تصور مقترح لنمط تمويل التعليم العالي الأهلي السعودي

د. وفاء محمد عون

قسم الإدارة التربوية ،كلية التربية ، جامعة الملك سعود ، الرياض

مقدمة

لقد تعرض تنظيم وتمويل التعليم العالي في العالم لتطورات عديدة خلال العشر سنوات الماضية ، كان من أهمها تعرضه لضغوط شديدة ناتجة من المراجعة المستمرة للهياكل الإدارية والتمويلية وأصبحت الجامعات نتيجة لهذه الضغوط التي تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفاعلية للجامعات ، تخضع لعدة مستويات من التقييم وبالتأكيد فإن هذه الضغوط لم ولن تتوقف فبدأت بعض الجامعات تنظر في إمكانية دمج بعض أنشطتها (أو أقسامها وكلياتها) ، أو الدمج مع بعض الجامعات الأخرى في نفس المدينة أو المنطقة ، والبعض الآخر يبحث عن تقديم خدمات إضافية بحثاً عن مصادر تمويلية إضافية .

كما تواجه الجامعات السعودية تحديات الزيادة الكبيرة والواضحة في أعداد الملتحقين في التعليم العالي وأعداد الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي . لذا نجد أن التوجه المطلوب من جامعتنا السعودية في الوقت الحاضر هو العمل الجاد نحو تنمية مواردها المالية الذاتية[١] .

بالإضافة إلى التوجه وطلب المساهمة من القطاع الخاص . لذلك بدأت الكليات الغير ربحية مثل كلية الأمير سلطان في الرياض والأميره عفت في جدة ، والآن جاء دور الكليات الأهلية الخاصة (الربحية) أن تأخذ دورها في حمل دفة التعليم العالي .

تختلف أنماط مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي وتتنوع من دولة لأخرى ، بل قد تختلف مصادر التمويل وتتنوع داخل الدولة الواحدة من مؤسسة لأخرى ، ومن برنامج لآخر وفيما يلي بعض أنماط مصادر التمويل لقطاع التعليم العالي[٢] .

وفي هذا البحث سوف القي الضوء على أنماط التمويل للتعليم العالي الأهلي (الخاص) أو الحكومي (العام) والتي نكتشف من خلال مرورنا على أهم محاور هذا البحث أنها يجب أن تتكاتف من أجل تعليم ذا جودة وتطور دائم ، كما هو الحال في أغلب بلدان العالم والتي سبقتنا بزمن طويل في هذا المجال ، ومن ثم نستلخص أهم نمط للتمويل العالي والذي سوف يكون مقترحا مهما لمستقبل تمويل التعليم العالي الأهلي السعودي.

وسوف يتعرض البحث للمحاور التالية :

المحور الأول: أنماط تمويل التعليم العالي كما وردت في البحوث والأدبيات وسيتم استعراض أهم نقاط الضعف والقوة لكل نمط .

المحور الثاني: استعراض لأنظمة تمويل التعليم العالي في بعض البلدان ومن ثم التعرض لتوصيات للوطن العربي لتحسين تمويل التعليم العالي الأهلي .

المحور الثالث: استعراض لأفضل نمط ومزاياه وكيف تم التغلب على سلبياته ، وطرحة كمقترح مستقبلى لنمط تمويل التعليم العالي الأهلي السعودي .

أهمية البحث

أن نظام التمويل للتعليم العالي مهم جدا بل أهم خطوة في سلم التعليم ككل لأنه بمثابة حجر الأساس لأن التعليم العالي يعمل كعجلة دفع للمجتمع لتطوير بقية أنظمته التعليمية والعملية ، حيث أن التعليم العالي يعتبر القلب النابض للتعليم فإن انتشر وتطور تطور المجتمع وانتعش واصبح حيا أو أنه أصبح صعبا و استحال ومن هنا تظهر الصعوبات والمشاكل الخطيرة في مسرى التعليم ككل العام والعالي وقد يؤدى ذلك الى زعزعة نظام التعليم في أية مجتمع لأنه الأساس في دفع عملية التطوير للأنظمة التعليمية المختلفة بدءا من المرحلة الأولية للتعليم تبعا للوصول إلى التعليم العالي ومع تغيرات الأقتصاد العالمي والأزمات التي تواجهها الدول اصبح من الطبيعي أن تطفو مسألة الاهتمام بتمويل التعليم بشكل عام على السطح وتصبح من أولويات الاهتمام للدول بشكل عام وبالتالي يتم التركيز على تمويل التعليم العالي بشكل خاص والذي هو روح التعليم وسبب ازدهاره.

وهذا الاهتمام هو موضوع اليوم في مختلف المجتمعات فما بالك في مجتمع (كالسعودية) لم يخض هذه التجربة ولم يتعرض لها بالشكل المطلوب.

وتنبثق أهمية تمويل التعليم العالي نظرا لارتباطه وعلاقته الوثيقة بإعداد الموارد البشرية وتأهيلها والتى تحتاج إلى مصادر مادية ليكون هذا الإعداد على المستوى المطلوب عالميا إعدادا متكاملا يمكن التعليم العالي من القيام بوظائفه الأساسية التي هي تلبية احتياجات الأفراد والمجتمع ومن هنا تأتى أهمية هذا البحث.

التعليم العالي الأهلي

هناك أبحاث وتجارب كثيرة تدعو لوجود التعليم العالي الأهلي ، والذي يتم تمويله من القطاع الخاص عبر المؤسسات والشركات ، وقد مرت كثير من بلدان العالم بهذه التجربة مما جعلها ضرورية وحتمية لكثير من الأسباب ، نذكر بعضها على سبيل المثال :

١- توفر الفرصة لأكبر عدد من الطلاب للدراسة بجانب عوائلهم بدلا من السفر للخارج للرغبة الأكيدة في الحصول على التعليم العالي ولا توجد مقاعد كافية لهؤلاء الطلاب في المؤسسات الحكومية .

٢- توفر بعض التخصصات التى تكون نادرة أو لا تستطيع أن تستوعب عدداً كبيراً من الطلاب وقد تدعو بعض الأحيان طلابها الى التغرب للحصول عليها.

٣- توفر بعض الخدمات الخاصة التى قد لاتسمح ميزانيات الجامعات الحكومية بتوفيرها

٤- في الجامعات الخاصة يكون حجم عدد الطلاب في الفصول معقولا أو اصغر مما يعطى مستوىً معيناً لا يتوفر في الجامعات الحكومية .

٥- الطلاب يستطيعون أن يبنوا علاقات أقوى واقرب مع أساتذتهم مما يعطهم جواً مريحاً ويستفيدوا اكثر من خبرات وعلم أعضاء هيئة التدريس على المستوى الشخصي .

٦- الجامعات الخاصة توفر مناهج مصاحبة ونشاطات تجعل تعلمهم فعالاً وارتباطهم بالمجتمع أقوى .

أما نقاط الضعف في اعتماد الدول على التعليم الأهلي الممول من جهات خاصة فأبرزها :

١- بعض الجامعات قد تبالغ في خدماتها فيكون هناك هدر مادي قد يتحمل جزءاً منه الأفراد أو الدولة.

٢- قد تكون رسوم الالتحاق بهذه الجامعات عالية جداً والتي قد تكون السبب في منع الطلاب ذوى الدخل المحدود من الالتحاق بها فلا تكون هناك عدالة اجتماعية وقد تؤدى إلى خسارة المجتمع لعقول أفراد ربما كانت السبب في اختراع شئ جديد .

إلا أن الحالات التي توكل فيها مسؤولية التعليم في معظم مؤسساتها التعليمية إلى القطاع الخاص ينتج عن ذلك مشكلات دقيقة ، ففي الماضي أفضى التنافس بين مؤسسات تعليمية مختلفة الانتماءات إلى هدر كبير جدا . ذلك أن وجود هذه المؤسسات على الصعيد المحلى غالبا ما يشكل ازدواجا أو تكرارا لا جدوى منه ، كما أن العديد من هذه المؤسسات يشتغل نحو مستوىً متواضع أو متدني من الخدمات المطلوبة [٣] .

يتضح مما تقدم أن تعهد القطاع الخاص للتعليم يبقى ، في الواقع ، حالة استثنائية ، حتى وأن كان التعليم الخاص مازال موضع طلب شديد . وإذا سجل بلد ما في برنامج عمله مجهودا متواضعا لنزع صفة التأميم عن

التعليم ، فثمة بلدان كثيرة أخرى اختبرت التطور المعاكس ، فحذار من التقليل من أهمية الصعوبات الملازمة للتعليم الخاص وللتعليم المدرسي غير المجاني (٤) .

مفهوم التمويل :

التمويل بشكل عام هو في حقيقته إنفاق مال أو استخدام جهد ، وهو عملية مركبة ذات أبعاد ومراحل . ويعد أحد الوظائف التي تختص بجميع الأعمال المرتبطة بتزويد المؤسسة بالأموال اللازمة لتحقيق أغراضها التي قامت من أجلها ، وبحركة هذه الأموال فيها .

ويقصد بالتمويل عملية إمداد وتزويد أو تهيئة المال اللازم لعمل ما حين الحاجة إليه باستخدام أفضل الطرق والمصادر المشروعة التي يمكن بواسطتها الحصول على الأموال اللازمة ، وليس من المحتم أن يحصل على المال كله قبل البدء في التنفيذ وإنما يجب أن يضمن سهولة الحصول عليه عند الطلب وبدون تأخير ، وهذا يعني أن تكون مصادر التمويل واضحة ومحددة وأن تظهر بصورة اعتمادات محددة.(٥)

كيف نتدارك نقص الموارد في المجال التربوي (٦) ؟

يمكن القول بكثير من التبسيط أن الحكومات تواجه مشكلة تمويل في مجال التعليم عندما تكون الموارد المتاحة لها لا تكفي لتمكينها من احترام الالتزامات التي قطعتها على الصعيد المدرسي ومن بلوغ الأهداف اللاحقة التي تكون قد رسمتها لنفسها ومن الواضح بتبسيط كلي أيضا ، أن على كل حكومة ملزمة بسد هذا العجز أن تختار واحد من الحلول الأساسية الثلاثة التالية :

- تقليص الخدمات التي تقدمها أو تعتزم تقديمها في مجال التعليم إما على الصعيد الكمي بخفض حجم التقديمات أو بالاستعانة في بعض أجزاء النظام بإدارة القطاع الخاص وتمويله وإما على الصعيد النوعي بخفض نوعية الخدمة المقدمة لكل تلميذ.
- جعل النظام اقل كلفة من دون إنقاص كمية الخدمات المقدمة ونوعيتها وذلك بخفض كلفة الحصول على هذه التقديمات وبوضع حد للهدر وبضمان استخدام أنجح للعوامل المندمجة في النظام وباستبدال الطرائق التعليمية بتكنولوجيات مختلفة أكثر فاعلية .
- تعبئة موارد إضافية.

هذا ، وتختلف نوعية التعليم الخاص اختلافا شديدا في البلدان النامية . فالمستوى المرتفع جدا لبعض المدارس الخاصة يجعل الأسر الميسورة تتهافت أليها لتسجيل أبنائها فيها ، ضمانا لنجاحهم اللاحق في امتحان الدخول إلى أفضل مدارس التعليم الرسمي.

وهكذا ، فأن الآباء في إحدى العواصم الأفريقية يرسلون أبناءهم إلى مدارس ابتدائية خاصة باهظة الكلفة لتمكينهم فيما بعد من الالتحاق بالمدارس الثانوية الحكومية ذات المكانة الرفيعة ، كما أن الآهلين ، في المملكة المتحدة ، يضعون أولادهم في مدارس ثانوية داخلية خاصة لزيادة حظوظهم في أن يقبلوا في أفضل الجامعات .

وعلى الطرف الآخر، وفي معظم البلدان ، نجد مدارس ذات مستوى منخفض جدا، لا يكون مبرراً لوجودها أحياتا سوى الحاجة إلى سد النقص في الخدمات الرسمية. كما أن نسبة الكلفة إلى النوعية غالبا ما تكون رديئة فيها ، ولعلها مدينة ببقائها إلى سوء اطلاع الأهلين على الأخص ، وهنالك اتجاه ظاهر لدى السلطات التربوية المختصة إلى إقفال هذه المدارس.(٧)

الحافز الضروري لحث مؤسسات التعليم على التجديد يمكن أن يتمثل بمساعدات أساسية تعتمد فيها صيغة تمويلية مرتبطة بمعايير موضوعية من مثل عدد الطلاب، تضاف إليها مساعدات مخصصة تمنح لبرامج تطويريه يتم تحديدها بالاتفاق والتعاون بين المؤسسة التعليمية وجهاز التمويل ، على أساس تعاقدي ، على ان تخضع هذه البرامج للتقويم .ويجري خاليا اختبار هذه الصيغ والأساليب أو تطبيقها في بعض البلدان الأوربية ، وهي تعطي على ما يبدو نتائج حسنة.(٨)

من خلال القراءة والتحليل لأنماط التمويل للتعليم العالي الأهلي ، نجد أن هناك تشابه كبير في طرائق التمويل وإن اختلفت في كل دولة أو أعتمدت على مصادر متنوعة في النهاية نجد هناك تشابه كبير ولكن في هذا البحث نستعرضها لنستفيد من هذه التجارب في طرح الأفضل لهذا البلد.

ومن خلال استعراض بعض أنماط التمويل العالي في العالم ، ومن ثم تحليلها لمعرفة نقاط القوة والضعف في كل نمط ، ومن ثم يتم طرح أفضل الحلول ليكون نواة لتمويل التعليم العالي الأهلي السعودي.

وتختلف أنماط تمويل التعليم العالي عامة من بلد إلى آخر ، فهناك عدد كبير من الجامعات والكليات في العديد من بلدان العالم هي في الأصل معاهد خاصة تعتمد في تمويلها على الرسوم المالية التى يدفعها الطلاب ن بينما يوجد في بلدان اخرى نمط آخر ، تقوم فيه السلطات التعليمية الرسمية بتمويل التعليم العالي وتحمل جميع نفقاته ، بل أن بعضها يقدم رواتب شهرية للطلاب.(٩)

أن أغلبية الدول وبالذات الدول النامية مازالت تتخبط في أزمات ماليه وخاصة إذا نظرنا إلى مجال التربية وتزداد حدة في التعليم العالي، وما يظهر في البحوث أو التقارير من إحصاءات لا تعكس الواقع والذي هو أكثر بكثير مع ازدياد أعداد الطلاب وازدياد احتياجات المجتمع لهذه الخدمات في جو التطوير السريع.
(ولن يتم التغلب عليها إلا بإيجاد حلول جديدة ومبتكرة).[١٠]

تختلف أنماط تمويل التعليم العالي من بلد إلى آخر ، حيث تحدد الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية نمط التمويل السائد لمؤسسات التعليم ومصادر التمويل فيها.[١١]

ومن المعروف أن الجامعات إما أن تكون حكومية أو أهلية خاصة والجامعات الحكومية تتبع نظام التمويل الحكومي والجامعات الخاصة تتبع الشركات أو المؤسسات أو رجل الأعمال الذي أوجدها.

وتتعدد أنماط تمويل التعليم العالي والجامعي ما بين التمويل العام أو الخاص أو الأنماط الوسطية أو التمويل الذاتي من قبل المؤسسة التعليمية نفسها ، ولكل نمط تمويلي إيجابياته وسلبياته[١٢] ، كما أن لكل مجتمع مبرراته في استخدام هذا النوع من التمويل أو ذاك فقد كثرت الآراء واتفقت وتعارض بعضها بل قد تختلف مصادر التمويل وتتنوع داخل الدولة الواحدة من مؤسسة لأخرى ومن برنامج لأخر .

وفيما يلي استعراض بعض أنماط مصادر التمويل لقطاع التعليم العالي.[١٣]

بعض أنماط تمويل التعليم العالي والجامعي

أولاً : نمط التمويل من قبل الدولة (العام):

(ويطلق عليه أيضاً التمويل وفقاً للاتجاه الاستحقاقي) .

" وتعني كلمة الاستحقاق الأهلية والجدارة واستيفاء شروط الالتحاق بإحدى الجامعات أو المعاهد العليا ، وهذا هو المفهوم المطبق في المملكة العربية السعودية ، حيث بالإضافة إلى قبول من تنطبق عليه الشروط تصرف الدولة له مكافأة شهرية لقاء انتظامه في الدراسة ".[١٤]

" ولعل الفلسفة التي تقف وراء نظرية تمويل الدولة لبرامج التعليم العالي ، تستند إلى أن الدولة مسئولة عن توفير التعليم لكل فرد ، بل يجب عليها أن تدفعه وتحفزه لتحقيق تعليم عال مناسب تتطلبة برامج التنمية في الدولة ".[١٥]

وهنا تقوم الدولة بتمويل التعليم العالي ويكون لها جزء من ميزانية التربية والتى قد تؤخذ عادة من ضرائب تفرض على البلد أو إضافة في أسعار خدمات أو قروض ، ويتم تخصيص جزء من مصروفات الدولة للتعليم عادة

والتعليم العالي خاصة ، وتتم المقارنة ما بين الدول بمدى اهتمامها بالتطوير والتعليم على مدى ما تنفقه في هذا المجال من ميزانيتها السنوية(١٦).

يتم تمويل التعليم العالي ومؤسساته ، في هذا النمط ، عن طريق الحكومة ، حيث تلتزم الدولة بتحمل جميع المصروفات اللازمة لتغطية جميع المصروفات الرأسمالية والجارية اللازمة للعملية التعليمية ، بل أنها في بعض الدول قد تقدم مكافآت شهرية للطلاب ، مثل ما هو قائم حاليا في المملكة العربية السعودية . ولعل الفلسفة التي تقف وراء نظرية تمويل الدولة لبرنامج التعليم العالي ، تستند إلى أن الدولة مسئولة عن توفير التعليم لكل فرد ، بل يجب عليها أن تدفعه وتحفزه لتحقيق تعليم عال مناسب تتطلبه برامج التنمية في الدولة.(١٧)

والتمويل العام ينبغي أن يكون هو الغالب وأن يقوم على مزيد من عدة عناصر مساعدة عامة غير مقيدة بشروط تقدم إلى مؤسسات التعليم وتضمن لها حدا أدنى من الأمان والاستمرارية ، مساعدات مخصصة يجري التفاوض بشأنها بين كل مؤسسة تعليمية وواحد أو عدة أجهزة رسمية ، وتوزع على عدة سنوات ، على أن تخضع خلال هذه الفترة لتقييم وتفاوض جديد ، وتكون على شكل إعانات تمنح للطلاب إستنادا إلى مستوى دخلهم ، لمساعدتهم على مواجهة رسوم الدراسة ونفقات المعيشة ، كما تقدم أيضا كفالة تضمن الإستفاده من القروض الممنوحة للطلاب.(١٨)

ثانيا : نمط التمويل بواسطة الأفراد (الخاص):

(ويطلق عليه أيضا التمويل وفقا للإتجاه الاستقراطي).

" حيث تتاح فرصة التعليم الجامعي لطبقة معينة ممن باستطاعتها تحمل أعباء وتكلفة التعليم ، أو ممن لأولياء أمورهم نفوذ سياسي أو اجتماعي. وهذا هو المفهوم السائد في بلدان أوربا في نهاية القرن الثامن عشر".(١٩)

" ويعد هذا النمط من أنماط تمويل برامج التعليم العالي وأكثرها بساطة فالجامعة او اكلية ينظر إليها في هذا الإطار كمشروع اقتصادي يقدم خدمة معينة يحتاج إليها المستهلكون وهم الطلاب ويقبلون عليها مقابل سداد رسم الدراسة التي تتناسب مع تكلفة هذه الخدمة وتحقق عائدا مناسبا لأصحاب رأس المال وفي هذا النمط أصبح رجال الإدارة في التعليم العالي أكثر إدراكا للحاجة إلى تسويق البرامج التعليمية المقدمة كما أنهم يفكرون بصورة مستمرة في وضع استراتيجية لتسويق برامج التعليم المقدمة والعمل على تقويم هذه الخدمة وتطويرها بما يتناسب مع حاجات الطلب عليها.(٢٠)

وهناك العديد من الجامعات والكليات هي في الأصل جامعات أو كليات خاصة ، تعتمد في تمويلها على الرسوم التى يقوم الطالب بسدادها ، وذلك مثل ما هو قائم في بعض الجامعات الأمريكية ، وكذلك في بعض

الجامعات الأوربية ، أضافة إلى بعض الدول العربية التى بدأت في إنشاء جامعات وكليات خاصة (أهلية) ، كما حصل في المملكة الأردنية الهاشمية ، وفي جمهورية مصر العربية ، حيث قام القطاع الخاص مؤخرا بإنشاء جامعات وكليات خاصة. في هذه الصيغة التحويلية يتحمل الأفراد دفع رسوم لتمويل تعليمهم العالي ولهذا النمط أيضاً نقاط ضعف وقوة.

ويرى المؤيدون لهذا النمط التمويلي كذلك أن هذا النمط من شأنه أن يقلل الهدر الناتج عن الرسوب والتسرب وذلك لأن الإنسان يميل إلى ازدراء ما لا يدفع ثمنه ، والمجانية تدفع الإنسان للاستهلاك العشوائي وهي مصدر هدر وتبذير ، ولذلك فإنه عند فرض رسوم ولو كانت محدودة جداً يصبح الاستهلاك أكثر أنضباطاً وعقلانية ، مما يؤدي إلى حرص الأفراد على استخدام الأدوات والمستلزمات التعليمية بكفاءة وفاعلية أكبر ، ويضاف إلى هذا حرص الطالب على إختيار نوع التعليم الذي يتفق مع طموحاته وإمكاناته ، لتفادي أية خسائر علمية أو اقتصادية قد تترتب على الأختبار الخاطئ أو الرسوب .

كما أن الطلاب في هذه الصيغة يصبح من حقهم إبداء رأيهم بالخدمة التي تقدمها المؤسسات التعليمية وذلك لأنهم يدفعون ثمن هذه الخدمة أو بعضها ، وبذلك يصبح لزاماً على المؤسسات التعليمية أن تأخذ بالاعتبار تفضيلات وميول طلابها وأن تنظم مناهجها التعليمية على هذا الأساس ، ومن شأن ذلك أن يزيد من الكفاءة الداخلية لتلك المؤسسات . ويضاف إلى ما سبق أن الرسوم الدراسية توفر موارد إضافية لمؤسسات التعليم التي تمولها السلطات العامة ، مما يسمح لها بالحفاظ على النوعية في زمن التقشف المالي.[٢١]

وهناك رأي معارض يرى أن هذا الدفع يخفف من أعباء الحكومة ويدعم بالتالي المنافع الأجتماعية الناجمة عن التربية .

كما انه ، إذ يحد من الطلب على الخدمات غير الضرورية ، إنما يسهم في توزيع أنجع للموارد بين مختلف أنواع التعليم وداخل المؤسسات التعليمية .

أن حجة الذين يعارضون التعليم غير المجاني هي في أنه قد يفضي ، في بعض الحالات ، إلى استثمار ناقص في التربية ، طالما أن لهذه الأخيرة نتائج لا يستطيع الأفراد أن يستوعبوها لوحدهم ، بشكل تام على الأقل ، كما يأخذون على هذا التعليم أنه غير عادل ومصدر تقهقر ، بأعتبار أن عبء الرسوم المفروضة على الدخل الشخصي المتاح ، هو أثقل نسبياً على الأفراد الأشد فقراً .كما أن تحصيل الرسوم قد يكون على الصعيدين الإداري والمالي . هذه المحاذير رغم واقعيتها ، غالباً ما لا تعار الأنتباه الكافي : فما ينبغي فعله هو تكثيف دراسات الحالات لتحديد الوسائل العملية لتداركها.[٢٢]

ويعد هذا النمط من أنماط تمويل برامج التعليم العالي ، وأكثرها بساطة ، فالجامعة أو الكلية ينظر اليها في هذا الإطار كمشروع اقتصادي يقدم خدمة معينة يحتاج اليها المستهلكون ، وهم الطلاب ، ويقبلون عليها مقابل سداد الرسوم الدراسية التي تتناسب مع تكلفة هذه الخدمة وتحقق عائدا مناسبا لأصحاب رأس المال . وفي هذا النمط أصبح رجال الإدارة في التعليم العالي أكثر إدراكا للحاجة إلى تسويق البرامج التعليمية المقدمة ، كما أنهم يفكرون بصورة مستمرة في وضع استراتيجية لتسويق برامج التعليم المقدمة والعمل على تقويم هذه الخدمة وتطويرها بما يتناسب مع حاجات الطلب عليها.[٢٣]

ثالثا : نمط التمويل الذاتي (من قبل المؤسسات التعليمية نفسها)

أن مؤسسات التعليم الجامعي لا تعتمد في تمويلها بصورة نهائية على المساعدات الحكومية وحدها أو على الرسوم والأقساط التي يدفعها الطلاب أو الأثنين معا ، فمن المسلم به أن للمؤسسات الإنتاجية فائدة في التعليم الجامعي مما يبرر تحملها لقسط من تكلفته .

غير أن في وسع مؤسسات التعليم والجامعات أن تجني إيرادات من ممتلكاتها الخاصة ، أو عن طريق حفز المتبرعين والهيئات الخيرية ، فضلا عن المعونات الخارجية المقدمة للدول النامية.[٢٤]

ويلاحظ على هذا النمط التمويلي أنه لا يزال محدودا من حيث فاعليته ، حيث يقتصر على بعض المؤسسات التعليمية دون الأخرى تبعا لطبيعة التعليم فيها ، كما أن مساهمة هذا النمط في التمويل هي مساهمة جزئية لم تصل إلى الدرجة التي يمكن التعويض بها عن الأنماط الأخرى .

وهناك بعض الدول العربية التي تشجع ظهور مؤسسات خاصة للتعليم العالي ، حيث سمح عدد من البلدان ومنذ نهاية السبعينات بإنشاء معاهد أو جامعات تمولها جهات من القطاع الخاص وتعمل على أساس تغطية جميع نفقاتها على الأقل من الرسوم الجامعية التي يدفعها الطلاب ، وتشمل هذه الدول : لبنان و المغرب والأردن والسودان والعراق والإمارات ، ومن آخر الدول التي ظهر فيها هذا النمط جمهورية مصر العربية.

وعلى الرغم من قيام هذه المؤسسات في هذه الدول فإنها لا تزال بحاجة لأن تقدم الحكومات التمويل الجزئي لهذه المؤسسات ، لأن إجراء من هذا النوع من شأنه أن يضحى بالأهداف التعليمية للمؤسسة ويحولها إلى مؤسسة إنتاجية تهدف إلى الربحية وتحول نشاط الطالب التعليمي إلى عمل العامل أو المزارع في مؤسسات العمل والإنتاج. وقد يساهم هذا المصدر التمويلي مع غيره في توفير الموارد للمؤسسة التعليمية ، إلا أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يعتمد على هذا النمط التمويلي لوحده في تمويل التعليم الجامعي ذي التكلفة العالية.[٢٥]

رابعاً: نمط المشاركة بين السلطات والهيئات المركزية والمحلية :

من الأسس الهامة في تمويل التعليم ، المشاركة بين السلطات والهيئات المركزية والمحلية ، وتختلف درجة المشاركة بين السلطتين تبعاً للنظام الإداري السائد في أي بلد.(٢٦)

إن الأخذ بالنظام الثنائي للتمويل (الشراكة) يجب أن يتسم بعدم تحمل أياً من السلطة المركزية أو المحلية لعبء النفقات كاملاً كما هو الحال في إنجلترا ، فعلى الرغم من التنوع في مصادر التمويل ما بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية فإن ذلك لم يفقد الجامعات الإنجليزية استقلالها الذاتي . وعلى الرغم من أن ذلك التدخل للسلطة المركزية في تمويل التعليم أمر ضروري لا يمكن اجتنابه ، إلا أن هذا التدخل لا يعني إلغاء دور السلطات المحلية وتبعيتها للسلطة المركزية ، ولابد أن يكون الأمر شراكة متوازنة معقولة بين السلطتين بحسب الأوضاع الخاصة بكل بلد.(٢٧)

خامساً: نمط تمويل التعليم من قبل المجتمع المحلي :

تاريخياً في العالم العربي وفي الخبرة المعاصرة العالمية فإن المجتمع المدني بمنظماته التطوعية يقوم بدور أساسي في عملية التعليم ونقل الثقافة والمعرفة ، وجامعة القاهرة على سبيل المثال قد تأسست عام ١٩٠٩ م بجهود مؤسسات مدنية وجهود تطوعية ، وكان الوقف أحد أشكال تدبير التمويل للجامعة الأهلية المصرية.

وفي دول عربية آخرى في المغرب العربي والمشرق العربي تطورت عملية التعليم في مواجهة الاحتلال الأجنبي من خلال العمل الأهلي أو القطاع الأهلي مثل الزوايا والكتاتيب.

لاشك أن إسهام المجتمع المحلي في التمويل يحظى باهتمام خاص ، إذ يظهر كوسيلة لإستبدال نظام تديره الدولة و تموله من إيرادات الضرائب ، بشكل مختلف من التنظيم والتعبير عن مصالح الشعب في المجال التربوي ، شكل يستند فوق ذلك، لا إلى المصلحة الفردية ، بل الى ارادة التماسك والتعاضد الإجتماعي .

وقد تود الحكومة في الوقت نفسه وضع ضمانات ووضع بعض الرقابة على العملية التعليمية ، خاصة إذا كانت مدرسة المجتمع المحلي معدة في النهاية ، لأن تدمج في شبكة المدارس الرسمية ، وإذا كان على الحكومة أن تحل محل الإدارة المحلية فان مسألة موقع المدرسة بالنسبة الى شبكة المدارس الرسمية تغدو بالغة الأهمية ، على أن لا تشكل هذه المدرسة تكراراً لمؤسسات أخرى وأن لا تحول لاحقاً دون إجراء بعض الخيارات لجهة إقامة نظام التعليم الرسمي ، وإذا ما قدمت الحكومة مساهمة مالية ، فانها ستحرص على التأكيد من أن معايير القبول عادلة ، وأن مستوى التعليم مقبول ، كما يمكن أن تدعى ليس الى السهر على احترام المعايير المعتمدة في مجال الصحة والسلامة

فحسب ، بل الى حماية الأهلين كذلك ضد كل استغلال أو تمييز ، غير أن مثل هذه التدابير الاحترازية ينبغي أن لا تكون قاسية جداً ، لئلا تثبط همة المجتمعات المحلية وتخنق مجهودات المساعدة الذاتية التي تبذلها .

كذلك ألا تكون المهمة فوق طاقة المجتمع المحلي وقدرته العلمية . فما لم يكن المجتمع المحلي مدعوماً بمنظمات مقتدرة ، فانه سيتعذر عليه أن ينشئ لنفسه ، بوسائله الذاتية مدارس ثانوية ومعاهد تقنية وبحجة أولى مؤسسات للتعليم العالي ، وأخيراً فان الجهود الجماعية تؤتي ثمارها على نحو أفضل بمقدار ما تنعم بدعم خارجي متين ذي طابع ديني وسياسي يقدمه لها قطاع الأعمال وغيره من الهيئات والمنظمات الأخرى .

ولظروف تاريخية سياسية واجتماعية انسحب جزئياً دور العمل الأهلي في مواجهة دور الدولة واحتكارها للثقافة والتعليم . ثم في عقد التسعينات على وجه الخصوص شهدنا صحوة جديدة للمجتمع المدني العربي للاضطلاع بدور مهم في عملية التعليم والثقافة ونقل المعرفة.[٢٨]

سادساً : نمط التحويل وفقاً للإتجاه المفتوح .

"وتتاح فرصة التعليم العالي وفقاً لهذا المفهوم لجميع المتقدمين الراغبين في مواصلة التعليم العالي بغض النظر عن المؤهلات شريطة أن يكون المتقدم بالغاً سناً معينة تساعده على عملية التكيف مع الحياة الجامعية ".[٢٩]

وهذا النمط يعتمد في تمويل البرامج التعليمية على : [٣٠]

١- الدعم الممنوح من الدولة والذي يتم اعتماده ضمن الموازنه العامة للدولة .

٢- الرسوم الدراسة للطالب ، حيث تعتبر المصدر الأساسي لتغطية مصروفات البرامج التعليمية .

٣- الإعانات والمنح من الشركات العاملة في الدولة .

٤- التبرعات من بعض الشخصيات العامة .

٥- الدخل الناتج من الإبحاث التطبيقية والاستشارية والخدمات الأخرى التي تقوم بها الجامعة أو الكلية سواء للحكومة أو القطاع الخاص.

سابعاً : التمويل المختلط بمساهمة الدولة والأفراد .

إن التمويل المختلط والذي يجمع بين القطاع العام والخاص ، يقلل من نقاط الضعف لكل نمط من هذه الأنماط حيث يظهر جلياً أن هناك كثير من السلبيات إذا أنفرد أحد من النظامين بالتمويل ، وفي الجمع بينهم كثير من الفوائد ، وكما يتبين من كل الدراسات والأدبيات التى اطلعت عليها الباحثه أن الحل الأمثل يكمن في أن يساهم كل من القطاعين العام والخاص في التمويل للتعليم العالي

بالإضافة إلى ذلك فإنه في وسع مؤسسات الإنتاج أن تسهم أيضا في التربية بإفساح المجال أمام الطلاب من خلال الممارسة العملية التي توفرها لهم من خلال دراستهم لردم الهوة التي تفصل بين المعرفة النظرية المجردة التي اكتسبوها في التعليم ، والمهارات الإجرائية التطبيقية التي سيحتاجون إليها في حياتهم العامة.

هذا الإسهام واقعي ملمموس ، ولكن ينبغي ألا نرى فيه تنويعا للموارد المالية المتاحة لمؤسسات التعليم العالي إنه بالأحرى نتيجة للتنوع الحاصل في أهداف هذه المؤسسات وأنشطتها .

إن بإمكان البحث التطبيقي أن ينتج مزيدا من الموارد ، إذا ما عمدت الجامعات إلى استغلال حقوق ملكيتها الفكرية ومنحت مؤسسات الإنتاج براءات تجيز لها أستغلال الاختراعات التي اكتشفتها مختبراتها ، مساهمة منها في نقل التكنولوجيا . أنه سبيل واعد جدا ، ولكن من الصعب سلوكه . وذلك أن تقاليد البحث الجامعي والانتشار الحر للمعرفة الجديدة لا تتواءم قط مع السرية الضرورية التي تحيط بأكتشاف نتاج جديد في بيئة تنافسيه ، وغالبا ما يعتبر نشر النتائج على أنه الهدف النهائي للنشاط العلمي . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية ، ثمة جامعات عديدة لا تملك الخبرة المهنية الكافية لحماية وتسويق أفكارها . ولكن لا يسعنا أن نترك الأختراعات التي أبصرت النور في مختبرات الجامعات تجلب الثروات لمؤسسات الإنتاج الخاصة ، فرغم الصعوبات ، ينبغي على مؤسسات التعليم العالي أن تبذل قصاري جهدها لتجعل من حقوق ملكيتها الفكرية مصدرا إضافيا للتمويل.[٣١]

بعض تجارب تمويل التعليم العالي في بعض بلدان العالم :

التجربة الأمريكية في تمويل التعليم العالي :

مرت التجربة الأمريكية في تمويل التعليم العالي بعدة تطورات هامة يمكن تقسيمها بشكل رئيس إلى مرحلتين :

ففي المرحلة الأولى والتي تبدأ مع كليات نظام المستوطنات - المؤسس من قبل المستوطنين الأوائل قارة أمريكا الجديدة - إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية ، يلاحظ نشأة - أو ظهور - بعض الاتجاهات التمويلية للكليات والجامعات ، أما المرحلة الثانية - أو قبل ذلك بقليل- فنلاحظ تبلور الأسس النظرية والتطبيقية لنظام تمويل التعليم العالي الأمريكي الذي ازداد تعقيدا وتشابكا على مر العقود الأربعة الماضية .ولعل من المفيد أن نذكر أهم التطورات التي طرأت على نظام تمويل التعليم العالي الأمريكي خلال هذه الفترة وهي كما يلي : [٣٢]

١- الزيادة الكبيرة في نسبة مساعدات الحكومة الفيدرالية.

٢- لم تتغير نسبة مساعدات حكومة الولاية ، على الرغم من أنها تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل الكليات والجامعات العامة .

٣- انخفاض نسبة المساهمات الخاصة كالتبرعات والهبات من قبل الأفراد أو المنظمات الخيرية وغيرها .

٤- التوسع في برامج المنح والقروض من قبل حكومتي الولاية والفدرالية .

٥- ظهور المساعدات الطلابية كمنافس وبديل - في كثير من الأحيان - للمساعدات المباشرة المقدمة للكليات والجامعات .

٦- التزايد المتواصل للرسوم التعليمية في مؤسسات التعليم العالي بشكل عام وفي الكليات والجامعات الخاصة على وجه الخصوص .

٧- تقبل الرأي العام لمسألة الدعم الحكومي للكليات والجامعات الخاصة .

٨- التوسع في تطبيق التقنيات الإدارية الرامية إلى زيادة كفاءة وفاعلية نظام التعليم العالي .

وخلاصة الموضوع أنه بدء التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية يأخذ طابعة الرسمي في عملية تمويله تقع على عاتق الأفراد في المقام الأول ، وهم في الوقت نفسه يشكلون موردا ماليا للحكومة الفيدرالية من خلال ما يدفعونه من ضرائب لذلك بدأت إسهامات الحكومة الفيدرالية في تمويل التعليم العالي بنسبة معينه من خلال برامج تقدمها وتلتزم والولايات المتحدة بتنفيذها كي يستمر التمويل الفيدرالي وهذا ما يعرف بالتمويل المتزاوج.[٣٣]

في الجامعات الحكومية :

تكلفة تعليم الطالب في الولايات المتحدة الامريكية = ما يدفعة أولياء الامور + ما تدفعه الحكومة الفيدرالية +ما تدفعه الولاية + القروض البنكية .

في الجامعات الأهلية :

تكلفة تعليم الطالب = الرسوم الدراسة + المنح والوصايا + المساعدات الفدرالية + الأبحاث الممولة .

إن نظام التمويل للجامعات والكليات الأمريكية يعتمد على أربعة مصادر رئيسية وهي : حكومة الولاية ، والحكومة المركزية ، والرسوم التعليمية ، والتبرعات والهبات من قبل الأفراد والمنظمات المختلفة.[٣٤]

تمويل التعليم العالي في سويسرا :[٣٥]

الجامعات السويسرية مؤسسات مقاطعات تخضع ماليا وإداريا لدائرة التعليم العام في المقاطعة التي توجد فيها • ويخضع المعهدان الاتحاديان للتكنولوجيا للاتحاد الذي يمولهما تمويلا كاملا. وبموجب الفقرة الأولى من المادة (٢٧) من الدستور الاتحادي، يستطيع الاتحاد أن ينشيء ، بالإضافة إلى معهدي التكنولوجيا ، جامعات ومعاهد أخرى

للتعليم العالي وأن يعينها ماليا. ومع أن فكرة الجامعة الاتحادية لم تصب أي تقدم تقريبا منذ ١٩٧٤ ، إلا أن بعض الجهود قد بذلت في سبيل تمويل جامعات المقاطعات تمويلا كليا ودائما.

و يشجع الاتحاد التوسع والنمو في جامعات المقاطعات ، ويشجع التعاون بين جميع الكليات والجامعات في البلاد وكذلك التنسيق بين التعليم والبحث • ويمنح المساعدات المالية لتحقيق هذا الغرض. وتشمل هذه المساعدات المالية إسهاما سنويا في النفقات الجارية للجامعات (المعونات الأساسية) ومعونات في الاستثمارات الرأسمالية.
وتمول المقاطعات التي توجد فيها الجامعات نصف النفقات الجامعية تقريبا ، في حين يمول الاتحاد (بالإضافة إلى تمويله المعهدين الاتحاديين للتكنولوجيا) (٤٠٪) من النفقات الجامعية • أما باقي النفقات فيغطي من تبرعات المجتمعات المحلية (٢٪) ومن عائدات استعمال المرافق الجامعية •

المنح الدراسية : [٣٦]

تخصص المنح والقروض الدراسية من قبل المقاطعات والمجتمعات المحلية السويسرية والمنظمات الخاصة والاتحاد • ولكل مقاطعة نظامها الخاص للمنح الدراسية •

وتعد مصلحة خدمات المنح الدراسية في المقاطعة ، بناء على طلب من الاتحاد تقريرا سنويا عن المنح الدراسية الممنوحة في المقاطعة ، ويقوم الاتحاد بدفع مبلغ المعونة • وبالإضافة إلى ذلك ، يمنح الاتحاد مباشرة منحا دراسية للطلبة في المعهدين الاتحاديين للتكنولوجيا ، وخصوصا لطلبة الدراسات العليا من الأجانب الذين يعيشون في سويسرا ، وكذلك للطلبة في بعض الحالات الأخرى •

تشجيع البحث : [٣٧]

يرتبط التعليم في الكليات والجامعات السويسرية ارتباطا وثيقا بالبحث وتقع على الأساتذة مهمة القيام بالبحوث في مجال تخصصهم بالإضافة إلى التعليم . ويقوم بالبحث بالشكل الأساسي عموما الكليات والجامعات ، ولم يتم حتى الآن إنشاء معاهد بحثية متخصصة مثل معهد ماكس بلانك في ألمانيا الغربية ، ولا إشراك الأساتذة في البحث الأساسي لصيانة وحدة التعليم والبحث في الجامعات ، وتمول المقاطعات والمعونات الاتحادية البنية التحتية للبحث الجامعي في جامعات المقاطعات ، ويمول الاتحاد البنية التحتية للبحث في المعهدين الاتحاديين للتكنولوجيا .
وتمول المشروعات البحثية الخاصة أيضا الجامعات المسؤولة عن الكليات والجامعات ، في حين يمول المشروعات البحثية ذات النوعية الممتازة الصندوق القومي السويسري للبحث العلمي.

ويجب أن نشير هنا إلى الاقتصاد الخاص السويسري في البحث هو إسهام كبير جدا . ففي عـام ١٩٧٥ ، مـول الاقتصـاد الخـاص (٧٥٪) تقريبـا مـن البحـث والتطويـر في سويســرا ، في حـين مولـت السـلطات العامـة (الاتحـاد والمقاطعات ، بما في ذلك الصندوق القومي والمعونات الاتحادية للجامعات ٢٥٪.)

أسلوب تمويل التعليم العالي في المملكة المتحدة: (٣٨)

يختلف تمويل الجامعة من دولة لأخرى ، ففي بريطانيا مثلا يقوم مجلـس تمويـل الجامعـات بحصـر الاحتياجات الكلية للجامعات البريطانية ويتفاوض مع الحكومة المركزية حول تقديم منح لكـل جامعـة وبنـاء علـى توصيته تـوزع الأموال بين الجامعات وفي دول أخرى تعتمد الكليات الخاصة في الأساس على ريع الأوقاف والتبرعات مـن مصـادر أخرى وقد يتوفر للجامعات الحكومية مثل هذا النوع من التمويل .

كما أن الجامعات البريطانية تعتبر مؤسسات مستقلة لكنها مدعومة ماليا بشكل غير مباشر مـن قبـل الحكومـة من خلال عدد من منظمات التمويل المختلفة مثل : لجنة منح الجامعات ومجلس تمويل الجامعات .

وتعتمد على عنصرين أساسيين هما :

المصـادر العامـة وتتضمـن : منـح الحكومـة ، المعـدات والأثــاث ، الرسـوم الدراسـية، السـكن والتغذيـة ، الاستهلاك ، مصادر أخرى .

المصادر الخاصة وتتضمـن : الأبحـاث ، العقـود ، مجـالس الأبحـاث ، هيئـات خيرية ، الحكومـة البريطانيـة ، الصناعة البريطانية ، خارجية مصادر أخرى .

تمويل التعليم العالي في أستراليا: (٣٩)

ومن المعروف أن مسؤولية التعليم العالي في استراليا تقع على عاتق الولايات إلا أن تدخل الحكومة الفدراليـة بدأ بأخذ طابع مسيطر في الأونه الاخيرة فهي تصرف ما قيمته أربعة بلايـين دولار اسـترالي سنويا بتمويـل مؤسسـات التعليم العالي ونظرا لارتفاع تكلفة التعليم فقـد حفضـت الحكومـة الفدراليـة نسـبة الإنفـاق لذلـك عمـدت لتعويـض النقص الذي طرأ على ميزانياتها وذلك عن طريـق جمـع الهبـات والوصايـا والتبرعـات التـي يدفعهـا رجـال الاعمـال والخريجون أضافة إلى الاتجاه لعمل البحوث المشتركة مع القطاع الخاص وتقديم الاستشارات العلمية .

أما ما يتعلق برسوم الطلاب اتخذت الدولة قرارت بأن يدفع كل طالب (١٨٠٠) دولار أسترالي سـنويا نظـير تعليمه ولمساعده الطلاب على دفع هذه الرسوم فقـد قـررت الحكومـة أن يقـوم الطـالب بدفعـها بعـد التخـرج خـلال

سنوات الخدمة وتقوم الحكومة بجمع هذه الرسوم وأعادة توزيعها على الجامعات أما بالنسبة للطلاب الأجانب فهم يدفعون الرسوم كاملة وتسفيد منها الجامعات .

تمويل التعليم العالي في المانيا:(٤٠)

تعتمد جميع مؤسسات التعليم العالي بطبيعة الحال على مصدر للتمويل ذلك أن الجامعات الحكومية في جمهورية المانيا الاتحادية لا تفرض رسوما دراسية ونتيجة لذلك فإن المجالس النيابية في المقاطعات تعتمد النفقات الجارية والاستثمارات المالية لكل جامعة ومعهد وتتحمل الحكومة الاتحادية ٥٠٪ من تلك الاعتمادات . وفي استطاعة مؤسسات التعليم العالي أو أحد اعضائها أن تطلب اعتمادات لمشروعات تتعلق بالبحث من البرامج الخاصة بالحكومة الاتحادية أو المقاطعة أو من وكالات مركزية مثل هيئة البحوث الالمانية وتمثل عقود إجراءالابحاث التي تبرم مع شركات صناعية ـ على سبيل المثال مصدرا آخر للتمويل . ولا اختلافات جوهرية في نظام التمويل بالنسبة للأنواع المختلفة من مؤسسات التعليم العالي وفي الحقيقة فإن المخصصات المالية للنفقات الجارية قياسا إلى عدد الطلبة ، تعتبر أعلى في الجامعات منها المعاهد الفنية العليا .

تمويل التعليم العالي في اليابان:(٤٠)

يعتبر صدور قانون الإصلاح الديمقراطي في اليابان سنه ١٩٤٧م تقطة تحول في مجال التعليم العالي ، حيث ضمت جميع الجامعات والكليات الجامعية تحت أسم واحد عرف بـ Diagaka أي " المدراس الكبيرة " التي عادة ما تترجم إلى كلمة " جامعة " وكان الهدف من ذلك القانون هو إلغاء الطبقية بين أفراد المجتمع وتوفير فرص متكافئه لطلاب التعليم العالي وتقديم برامج متماثلة على مستوى الوطن وتوسيع مجالات ما يقدم من برامج في مختلف الجامعات وقد لقي هذا التوجه ترحيبا وقبولا بين أفراد المجتمع الذي كان يسعى إلى تطوير نفسخ في شتى المجالات .
ويقوم وزير التعليم والثقافة والعلوم على شؤون التعليم العالي بمساعدة ما يعرف بمجلس الجامعة الذي غالبا ما يكون تكوينه من أكاديميين وغيرهم واعضاء من لجان متخصصة . وتقوم وزارة المعارف والثقافة والعلوم بتمويل جميع الجامعات الوطنية والبالغ عددها ١٣٥ جامعة ، وكذلك الكليات الحكومية المتوسطة والبالغ عدها ٩٤ كلية ، كما تقوم الوزارة بدفع ٣٠٪ من تكاليف ميزانيات الجامعات الخاصة والبالغ عددها ٣٦٤ جامعة وكذلك تدفع الوزارة نفس النسبة للكليات المتوسطة الخاصة وعددها ٤٩٠ كلية.

تجربة التمويل العالي في مصر: [٤٢]

قام يوسف عبد المعطي مصطفى بدراسته والتي هدفت إلى وضع نظام لانشاء جامعة اهلية بمصر في ضوء خبرات الدول المتقدمة في هذا المجال (الولايات المتحدة وانجلتر) ومن أهم الجوانب التي تعرضت لها الدراسة موضوع التمويل . وقد توصلت الدراسة الى وضع تنظيم لمصادر التمويل للجامعة الأهلية من :

١- الرسوم والمصروفات التي يدفعها الطلاب .

٢- اسهامات المؤسسات الدولية .

٣- المنح التي تقدمها المؤسسات والأفراد .

٤- تبرعات خريجي الجامعة .

ومن مصادر التمويل الهامه لهذه الجامعة ما تهبه لها الدولة وكذلك تمويلها عن طريق قيامها بالبحوث العلمية للهيئات والشركات التي تتطلب منها .

جدول يعطي نماذج لمصادر تمويل التعليم العالي في بعض الدول المتقدمة[٤٣]

الدولة	تمويل حكومي	أجور دراسية	منح وهبات	أموال وقف	إيرادات بحوث	أخرى
الولايات المتحدة	٧٢	١٨	٣	٢	-	٥
فرنسا	٨٨,٩	-	٢٠٢	-	٨,٩	-
ايطاليا	٤٣,٢	-	٥٢	-	-	٤
اليونان	٩٢	-	-	-	٦	٢

نظرة إلى أسس تمويل التعليم العالي والجامعي في بعض دول العالم والتي تتفق مع سياستها الاقتصادية والاجتماعية:

جميع الدول تتفق في أن من العدالة الاجتماعية إتاحة الفرص للجميع ممن يستحقون التعليم العالي أن يلتحقوا به ولكن تحقيق هذا المبدأ يختلف من دولة لأخرى طبقا لمفهوم تحقيقه في كل منها.[٤٤]

أما في النظام الاشتراكي والذي تسعى فيه الدولة الاشتراكية لإلغاء المجتمع الطبقي أو فروق اجتماعية فهي تعطي الفرصة لأكثر الفئات العاملة ، ومن هنا تلغى الرسوم التعليمية وتقوم بتقديم مساعدة لأبناء الطبقات الكادحة من المجتمع . ومن هنا فإننا نجد أن مؤسسات التعليم العالي تعتمد إعتمادا كليا على الحكومة والقليل من الموارد الإضافية التي تأتي نتيجة للبحوث العلمية التي تقدمها الجامعات للقطاع الخاص .

وطبعا يأتي في الطرف المعاكس الدول الرأسمالية المتعددة المصادر التمويل المتنوع من ضرائب وهبات ومساعدات وأرباح وقروض .

الواقع الحالي لإدارة وتمويل التعليم العالي العربي: (٤٥)

من خلال مراجعة الأدبيات لمعظم البلدان العربية نجد أن نظام تمويل التعليم العالي بواسطة الحكومات هو النظام السائد ، لأنها هي المسؤولة المسئولية التامة عن هذا التعليم ، فإذن يعتمد التعليم العالي أساسا على مخصصات البلدان في ميزانيتها للتعليم العالي ، وحيث أن معظمها ينتهج منهجا أو نظاما مركزيا في إدارته ، يمكن لنا استنباط أهم الخصائص المكونة لنظام تمويل التعليم الجامعي في الوطن العربي :

أ- هيمنة الأشراف الحكومي على نظام التعليم العالي في الوطن العربي ، مما أدى إلى شيوع نمط الجامعات والكليات العامة ، وانحسار نمط الجامعات أو الكليات الخاصة حيث يمثل عددها نسبة ضئيلة جدا.

ب- اتجاه نمط الإدارة التعليمية إلى النزعة المركزية مع وجود بوادر النزعة اللامركزية في تصريف الشؤون الداخلية لبعض جامعات الوطن العربي

جـ اعتماد نظام التمويل للجامعات والكليات على الدعم الحكومي من خلال الميزانيات المخصصة للتعليم بشكل عام ، ومؤسسات التعليم العالي بشكل خاص .

د- الأيمان المتزايد بدور التمويل الحكومي في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في البلاد العربية .

هـ- اعتماد الدعم الحكومي لمؤسسات التعليم العالي على إستراتيجية تقديم المساعدات المباشرة في تمويل التعليم العالي ، وعدم الأخذ بمبدأ المساعدات الطلابية إلا في نطاق محدود.

بعض التوصيات لتطوير نظام تمويل التعليم العالي في الوطن العربي كما ذكرها صيداوي (١٩٨٧م): (٤٦)

أ- ضرورة العمل على تطوير اطار نظري تمويلي له أهدافه واستراتيجياته المنبثقة من أهداف وفلسفة التعليم العالي في البلدان العربية ، بحيث يؤدي إلى توجيه الخطط والسياسات التمويلية ، ويساعد في وضع الحلول المناسبة إزاء الأزمات المالية ، التي قد تواجه التعليم الجامعي في الوطن العربي.

ب- الإفادة من مجموعة أهداف تمويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أنها تمثل أهدافا عامة تحتاج إلى إعادة النظر في ترتيب أولوياتها ، وصياغة توازنها بالشكل الذي يتلاءم مع نظام التعليم الجامعي في مختلف الدول العربية ، هذا بالإضافة إلى تطعيمها بمجموعة من الأهداف الأخرى المنبثقة من احتياجات الجامعات العربية بشكل خاص والبلدان العربية بشكل عام ، مثل توسيع قاعدة البحث العلمي وتنمية روح الابتكار والاختراع ، وتشجيع الطلاب على الدراسات والتخصصات العلمية وغيرها.

ج- توصي دراسة صيداوي أيضا بالإفادة من نموذج تمويل التعليم العالي الأمريكي المبني على النظرة إلى التعليم العالي على أنه " خدمة اجتماعية" حيث أن استرتيجياته تتفق كثيرا مع الخصائص الأساسية لنظام تمويل التعليم الجامعي في الوطن العربي.

ويمكن القول بوجه عام أن أي نمط للتمويل مصدره واحد من أثنين : الأفراد الذين يحصلون على الخدمة التعليمية ، أو المجتمع نفسه .

وحجة أنصار المصدر الأول واضحة : فطالما أن الأفراد هم الذين سيجنون فوائد التعليم فعليهم أن يدفعوا نفقاته ، وحجة الأتجاه الثاني أساسها وجهة النظر القائلة بأن المجتمع ككل هو الذي سوف يجني ثمار تعلم أفراده . ونظرا لأن معظم أنماط التربية تحقق فوائد لكل من الفرد والمجتمع ، فأن كثيرا من الأبحاث الميدانية والمناقشات (الأيديولوجية) تحاول أن تصل إلى النسبة المعقولة التي يجب أن يتحملها الشخص في أي برنامج تعليمي .
أما تطبيق المبدأ القائل : بأن من يستفيد عليه أن يدفع ، فأنه يؤدى إلى أن يحصل البعض على تعليم أقل من رغباتهم وإمكاناتهم لا لشئ إلا لأنهم لا يستطيعون أن يدفعوا.

وهناك الكثير من المبررات التي تدعو إلى منح مساعدات عامة من الدول لمؤسسات التعليم الخاصة من أهمها: [٤٧]

١- قد تكون هذه المساعدات شرطا ضروريا لإحداث تطوير أوسع لقطاع التعليم الجامعي الخاص ذي التكلفة المرتفعة ، والتي يستطيع القليل من الأسر دفع تكاليفه ، بالإضافة إلى أن مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة لا تستطيع جذب أعدادا كبيرة من الطلاب إلا إذا تقاضت رسوما أقل من التكاليف ، وبالتالي يمكن لهذه المساعدات أن تحقق وفرة في الميزانية العامة في حال تحويل أعداد من طلاب التعليم الجامعي العام إلى المؤسسات الخاصة والتي ما كانوا سيلتحقون بها لو لم تكن معانة .

٢- المساعدة على تحقيق أهداف ثقافية واقتصادية وضمان الاستقرار السياسي ، إذا أتاحت هذه المساعدات الفرصة للأقليات بإرسال أبنائها إلى مؤسسات تختارها دون أن يكلفها ذلك ثمنا باهظا .

٣- تسهم هذه المساعدات في تحميل الأسر من العبء المالي عندما يمنع القانون أو العرف مؤسسات التعليم الرسمية من فرض رسوم على طلابها .

٤- إضافة إلى أن المساعدات تمنح الدولة الحق في ممارسة بعض الرقابة على مؤسسات التعليم العالي ، فتضمن بذلك أن لا تبث هذه المؤسسات أفكارا تخريبية ، وأن تقدم تعليما يضمن حدا أدنى من النوعية على الأقل .

وهناك حجج كثيرة تدعم مبدأ منح مساعدات عامة لمؤسسات التعليم الخاصة .

أولا إن مثل هذه المساعدات يمكن أن تكون الشرط الضروري لتطوير واسع لقطاع التعليم الخاص . فتكلفة التعليم بعد الإلزامي مرتفعة ، وبخاصة على المستوى العالي . وان قلة من التلاميذ (أو آسرهم) يستطيعون دفع التكاليف بكاملها . ولا تستطيع مؤسسات التعليم الخاص أن تأمل اجتذاب عدد كبير من التلاميذ أو الطلاب ، إلا إذا تقاضت رسوما أدنى من التكاليف . ويمكن أن تؤدى المساعدات الممنوحة إلى تحقيق وفورات في الميزانيات العامة أن هي حولت من مؤسسات التعليم الرسمية طلابا ما كانوا ليلتحقوا بمؤسسات غير خاصة غير معانة من قبل الحكومة .

كما أن منح إعانات لمؤسسات التعليم الخاصة يمكن أن يساعد في الوقت نفسه على تحقيق أهداف ثقافية واقتصادية وضمان الاستقرار السياسي ، أن سمحت هذه الإعانات للأقليات بإرسال أبنائها إلى مؤسسات تختارها دون أن يكلفها ذلك ثمنا باهظا .

من ناحية أخرى ، يمكن أن يسهم منح هذه الإعانات في تحميل الأسر قسطا من العبء المالي ، عندما يحظر القانون أو العرف على مؤسسات التعليم الرسمية فرض رسوم على طلابها.

وأخيرا ، إن منح المساعدات يمكن أن يعطى الدولة وسيلة لممارسة بعض الرقابة على مؤسسات التعليم الخاصة في مقابل المساعدة الممنوحة ، فتضمن بالتالي أن لاتبث هذه المؤسسات أفكارا تخريبية ، وأن تقدم تربية تضمن حدا أدنى من النوعية على الأقل.

ومن هنا تعتبر الحكومات المصدر الرئيسي لتمويل الجامعات في مختلف دول العالم للأسباب التي سبق ذكرها ، وحتى الجامعات الخاصة تعتمد على الحكومات كمصدر جزئي للتمويل حيث تعتبر المصادر الحكومية أو العامة هي أكبر المصادر مساهمة في الأنفاق على التعليم العالي باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية حيث تمثل المصادر غير الحكومية أكثر من نصف الموارد المتاحة لجميع مؤسسات التعليم العالي (حكومية وغير حكومية) ، كما تمثل نحو ٧٥ ٪ أو أكثر من حجم الإنفاق على مؤسسات التعليم العالي المستقلة أو الخاصة ، ويمكن النظر إلى مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية على أنها مشروعات حكومية محضة حيث ظل النمط السائد فيها هو تمويل

الدولة لنفقات الجامعات والمعاهد العليا الرسمية باستثناء الأردن وفلسطين حيث يساهم الطلبة فيها بجزء يتراوح بين ١٥ إلى ٢٥ بالمائة من جملة نفقات الجامعات[٤٨].

أما المبررات التي تدعو إلى مساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي الحكومي فمن أهمها: [٤٩]

أ) إن فرض الرسوم قد يساعد على تقليل نسبة الإهدار في الرسوب والتسرب أو طريقة استخدام المستلزمات التعليمية.

ب) إذا كان الفرد يجني أرباحا تتمثل في زيادة دخله بعد تخرجه من التعليم الجامعي ، فلا داعي لتقديم خدمة التعليم بالمجان.

ج) الاستقلالية التي يجب أن تحظى بها ولو جزئيا مؤسسات التعليم الجامعي الحكومي ، حيث أن الاستقلال المالي هو شرط ضروري للاستقلال الأكاديمي.

ومن المهم في هذا السياق التأكيد على أن دعم جهود التعليم عن بعد من خلال القطاع الأهلي هو إنعاش لدور ومشاركة مطلوبة منه في بداية القرن الجديد ، وهو فرصة طيبة لقيام القطاع الأهلي العربي بدور إيجابي في دعم التطوير التعليمي غير التقليدي .

نقاط الضعف والسلبيات من خلال نمط التمويل العام :

١- عدم الاشتراك في التمويل يعطى قلة في الدوافع للزيادة من معايير الجودة أو التطور من قبل الطالب ، أو الموظفين لأنهم لم يتكبدوا عناء الدفع فهم يجهلون قيمته إذ على سبيل المثال قد لا يحرص الطالب على أخذ الساعات الكافية أو التفوق أو الانتهاء في الفترة المحدودة .

أما منسوبو هذا النوع من الجامعات فلا توجد لهم حوافز إذا أجادوا ولا تلك العقوبات التي تحثهم على التحسين وعدم وجود هذه الدوافع يؤدى إلى الهدر الأقتصادي وعدم الحرص على الأستخدام الأمثل لأقتصاديات مؤسسات التعليم العالي .

تمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية :

تعتمد الجامعات السعودية على التمويل الحكومي بشكل كامل ، عدا الايرادات المحددة لبعضها ونظرا للتزايد المستمر في تكلفة التعليم العالي مع تزايد أعداد الخريجين الراغبين في الالتحاق بالتعليم الجامعي ، ذكرت خطة التنمية السادسة (١٤١٥هـ ١٤٢٠هـ) توجهات جادة في السياسات والمبادرات نحو مصادر غير حكومية في

تمويل التعليم العالي مثل " المشاركة في تطبيق نظام التعليم التعاوني وفتح كليات جامعية أهلية وكليات تقنية " وكذلك دراسة امكانية منح القروض الدراسة ، وتقديم الخدمات الاستشارية والبحثية للقطاع الخاص وقطاعات الدولة مقابل تمويل هذه الخدمات.[٥٠]

وبالإمكان النظر إلى التنظيم المالي للكليات الغير ربحية في المملكة العربية السعودية على سبيل المثال : [٥١]

المادة الحادية عشرة :

يكون للكلية ميزانية مستقلة عن المؤسسة الخيرية التي تتبع لها تغطية مصاريف الإنشاء والتشغيل .

المادة الثانية عشرة :

تتكون إيرادات الكلية من :

١- الرسوم الدراسية التي يقرها مجلس آمناء الكلية .

٢- إيرادات البحوث والدراسات والاستشارات والدورات التدريبية .

٣- أيرادات الكلية وريع أملاكها وما ينتج عن التصرف فيها .

٤- المنح الدراسة التي يقدمها الافراد والمؤسسات والشركات .

المادة الثالثة عشرة :

يضمن المؤسس تغطية جميع الأعباء المالية المترتبة على إنشاء وتشغيل الكلية ، كما يتحمل تغطية أي عجز في ميزانية الكلية .

المادة الرابعة عشرة :

يعين مجلس آمناء الكلية مراقبا ماليا ممن تتوفر فيهم الشروط القانونية وذلك للإشراف على عمليات الصرف والتحصيل والتحقيق من سلامة سير الأمور المالية ونظاميتها .

وتستخدم المملكة العربية السعودية النمط الأول في تمويل برامج التعليم العالي ومؤسساته . وتقوم الدولة بتحمل جميع المصروفات اللازمة لتغطية جميع المصروفات الرأسمالية والجارية للعملية التعليمية ، كما تقدم مكافآت شهرية للطلاب . وللجامعات السعودية تجربة ليست بسيطة في مجال حصولها على المنح والتبرعات من

بعض الشركات العاملة في الدولة وفي حصولها على إيرادات ناتجة من الأبحاث التعليمية والاستشارية التي تقدمها للحكومة أو القطاع الخاص .

إلا أن المصادر تعتبر ضئيلة مقارنة بمخصصات ميزانية الدولة وقد حظي قطاع التعليم باهتمام الدولة ورعايتها ، من منطلق أن الاستثمار في راس المال البشري يمثل العمود الفقري الاقتصادي والرفاه الأجتماعي ، ويظهر ذلك جليا من خلال ما خص له من اعتمادات في ميزانية الدولة ، حيث تم اعتماد أكثر من ١٥٣ مليون ريال سعودي لقطاع التعليم (العام والعالي) خلال السنوات الخمس ، وتمثل هذه الأعتمادات نحو ١٨ ٪ من الميزانيات المعتمدة للفترة نفسها .

الخلاصة

ولقد خلصت كل الدراسات أن التمويل المختلط هو ما تسعى اليه جميع مؤسسات التعليم العالي في مختلف البلدان ، فالبلدان التى كانت تعتمد إعتمادا كليا على التمويل الحكومي اتجهت للاستعانة بالمزيد من القطاع الخاص ، وكما نعرف أن التعليم الخاص وحده لا يستطيع أن يستمر بنفس الجودة والأداء مالم يستعين بالتمويل الحكومي والذي اتجهت اليه بعض البلدان مثل اليابان لتحقيق زيادة من الرقابة للقطاع الخاص.[٥٢]

ومن هنا نرى أن هناك جدلا بأن كل قطاع يجب أن يساهم بالقدر الذي يجنيه من فوائد من التعليم العالي ، وبالتالي مع صعوبة القياس في مجال التربية بالذات لأن الفائدة أو المردود يكون دائما في المستقبل ولذلك أيضا نجد بعض المقترحات بأن الأفراد يجب أن يساهموا في هذا التمويل ، فهم أيضا المستفيدون الأوائل حيث يوفر لهم نظام التعليم العالي فرصة الإنتماء أو الحصول على إيرادات أفضل .

ومهما يكن فإن الصيغة التي تحدد نسبة مساهمة كل من القطاعين تتوقف على ظروف كل مجتمع وأوضاعه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة ، فالمتطرف (عام أو خاص) نادرا ما يعتمد على هذا المنطلق يستعدي حلولا متوسطة.[٥٣]

والخلاصة فإن التمييز بين التعليم الجامعي العام والتعليم الجامعي الخاص ليس دائما واضحا فالتعليم الجامعي الخاص لا يعني أنه يحظى بتمويل خاص محض ، كما أن القطاع الخاص الذي يحظى بمساعدات عامة بإمكانه أن يحد من التوترات في الميزانيات ، وهناك وسيلة أخرى لبلوغ الهدف تقوم على تشجيع مؤسسات التعليم الجامعي الحكومية على البحث عن مصادر أخرى خاصة للتمويل.[٥٤]

ومن هنا يمكن أن تظهر بعض الأسئلة الرئيسية التي تطرح نفسها ، أول وأهم هذه الأسئلة التالي :

من عليه أن يدفع للتربية ؟؟ الواقع أن معظم التجديدات التى سعت إلى توسيع قاعدة الموارد بضم مصدر تمويل جديد إليها (أو بزيادة مساهمة المصدر القائم) قد فرضتها الظروف على النظام أو على مؤسساته ، أو على الأثنين معا . ولا شئ يثبت أن تلك المبادرات قد استطاعت تحسين الأوضاع .

ولذا ينبغي لنا أن نستند إلى ما يقوله لنا العلم الأقتصادى حول التمويل الأمثل للتربية . وكما سنرى لاحقا ، فإن إحدى الخلاصات الهامة هي أن التمويل المختلط لا يفضل التمويل العام المطلق أو التمويل الخاص البحت .

ويطرح هنا سؤال ثان : هل ينبغى أن يترافق التمويل المختلط مع نظام ازدواجي من المؤسسات التعليمية ، فتمول المؤسسات الرسمية من أموال رسمية وتستمد المؤسسات الخاصة تمويلها بصورة حصرية من مصادر خاصة؟؟

خلاصتنا أن التمويل المختلط مطلوب ومرجو للمؤسسات الرسمية والمؤسسات الخاصة على حد سواء.(٥٥)

وقد اعتمدت بعض الدول على وضع نسبة أو ضريبة على بعض أرباح الشركات أو رسوما جمركية لا تدخل ضمن ميزانية الدولة مخصصة للتعليم الجامعي ، مما ساعد هذا التعليم على النهوض وعدم التأثر بالوضع الاقتصادي في البلد مثال ذلك: جامعات الأردن فقد تمكنت من الاستقلال الاقتصادي .

وبالرغم من محاولات التشجيع التي تقوم بها بعض الدول العربية في مجال إنشاء مؤسسات التعليم العالي الخاص ، بالإضافة إلى فرض الضرائب والرسوم على الطلبة لتمويل التعليم العالي إلا أن ذلك أدى إلى نتائج سلبية في بعض الدول (الأردن ، والسودان مثلا) كازدياد عدد خريجي التعليم الثانوي غير الملتحقين بالتعليم الجامعي (١،٥٪) في السودان.(٥٦)

ويلاحظ في كثير من دول العالم أن الجامعات الخاصة تواجه صعوبة في توفير الأموال اللازمة لإدارة أعمالها بما يحقق أهدافها ، وذلك لأن المصادر التى تعتمد عليها ليست دائمة ومستمرة مقارنة بالجامعات التي تعتمد في تمويلها على الحكومات .

ويضاف إلى عدم الاستقرار الذي تواجهه الجامعات التي تعتمد على هذا النمط في تمويلها أن هذا النوع من التمويل قد يترتب عليه ظهور بعض المظاهر السلبية.(٥٥)

بالنظرة إلى تجربة تمويل التعليم العالي الأهلي أو الحكومي عالميا وعربيا نجد أنها وإن تنوعت تسمياتها فهي تنقسم إلى أربعة أنماط.

النمط الأول: وهو النمط العام أو الحكومي والذي يعتمد أساسا أو كليا على تمويل الحكومة أو الدولة.

النمط الثاني: والذي يعتمد على التمويل الخاص وهو إما شركات أو مؤسسات أو رجال أعمال أو خدمات وأبحاث تقدمها الجامعة للمجتمع.

النمط الثالث: والذي يعتمد على الرسوم التي يدفعها الطلاب لقاء تعليمهم العالي.

النمط الرابع: وهو التمويل المختلط ، ولقد اتبعته معظم الدول لما للأنماط الأخرى من نقاط ضعف وقوة وهي تتلاشى إذا تنوعت المصادر واعتمد التعليم العالي في تمويله على الحكومة والقطاع والخاص ورسوم الطلاب والخدمات التي تقدمها الجامعة للمجتمع ومشاركة القطاع الخاص ورجال الأعمال في التمويل ، فإن هذا هو النمط المقترح لتمويل التعليم العالي الأهلي السعودي.

الهوامش

١- عدنان صوفي ، تنويع مصادر تمويل التعليم العالي ، ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية المنعقدة في الفترة من ٢٥-٢٨/١٠/١٤١٨ هـ الموافق ٢٢-٢٥/٢/١٩٩٨م ، الجزء الثاني ص ٥٠١- ٥٢٧.

٢- المرجع السابق، ص ٥٠١ .

٣- بيتر وليماس . تمويل التعليم من موارد غير حكومية ، مستقبليات، المجلد السادس عشر ، العدد ٢ ، ص ٢٥٣ ص ٢٦٦ .

٤- المرجع السابق، ص ٢٦٠ .

٥- ابراهيم العودة ، دراسة استطلاعية لأهم بدائل تنمية الموارد غير الحكومية للجامعات السعودية ، (لنيل درجة الماجستير) كلية التربية جامعة الملك سعود ١٤١٩هـ ١٩٩٩م، ص ١٥.

٦- بيتر وليماس، مرجع سابق، ص ٢٥٣.

٧- المرجع السابق، ص ٢٦١.

٨- جان كلود إيشر وتييرى شوفاليه . إعادة النظر في تمويل التعليم بعد الإلزامي . مستقبليات العدد (٧٨) المجلد الحادي والعشرون العدد ٢ ١٩٩١م ص ٣١٩ - ص ٣٣١.

٩- نور الدين عبدالجواد ، تمويل برامج في التعليم المستمر في الجامعات (الأنماط والأتجاهات) ، التربية المستمرة، العدد الرابع ٠ السنة الثالثة ، ابريل ١٩٨٢ م ص ٦٦ .

١٠- إبراهيم العودة ، مرجع سابق ، ص ٣١.

١١- المرجع السابق ، ص ٢٨.

١٢- إبراهيم العودة ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

١٣- عدنان الصوفي ، مرجع سابق ، ص ٥٠٢ .

١٤- خضير الخضير : التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بين الطموح والإنجاز ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ص ٢٦٣.

١٥- عدنان الصوفي ، مرجع سابق ، ص ٥٠٢.

١٦- إبراهيم العودة ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

١٧- عدنان الصوفي ، مرجع سابق ، ص ٥٠٢.

١٨- جان كلود إيشر ، مرجع سابق ، ص ٣٣٠.

١٩- خضير الخضير ، مرجع سابق ، ص ٢٦٣.

٢٠- عدنان صوفي ، مرجع سابق ، ص ٥٠٣.

٢١- إبراهيم العودة ، مرجع سابق ، ص ٣٢.

٢٢- بيتر وليماس ، مرجع سابق ، ص ٢٥٩

٢٣- عدنان صوفي ، مرجع سابق ، ص ٥٠٣.

٢٤- إبراهيم العودة ، مرجع سابق ، ص ٣٨.

٢٥- المرجع السابق ، ص ٣٨

٢٦- المرجع السابق ، ص ٢١

٢٧- المرجع السابق ، ص ٢٢

٢٨- المرجع السابق ، ص ٣٢

٢٩- خضير الخضير ، مرجع سابق ، ص ٢٦٤.

٣٠- عدنان صوفي ، مرجع سابق ، ص ٥٠٣.

٣١- جان كلود إيشر ، مرجع سابق ، ص ٣٢٠.

٣٢- عبد الرحمن الصائغ ، التجربة الأمريكية في تمويل التعليم العالي ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد الثاني والعشرون ذو القعدة ١٤٠٧هـ تموز (يوليو) ١٩٨٧م ، ص ٦٢.

٣٣- خضير الخضير ، مرجع سابق ، ص ٢٦٤ .

٣٤- عبد الرحمن الصائغ ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

٣٥- التعليم العالي في سويسرا . ترجمة د.عمر الشيخ ، مراجعة أحمد أبو هلال ، اليونسكو المركز الأوروبي للتعليم العالي ، بوخارست سلسلة دراسات في التعليم العالي (٣) من منشورات الأمانة العامة لإتحاد الجامعات العربية ، ص ٦٤.

٣٦- المرجع السابق ، ص ٦٥

٣٧- المرجع السابق ، ص ٦٥

٣٨- خضير الخضير ، مرجع سابق ، ص ٢٦٤.

٣٩- المرجع السابق ، ص ٢٦٤ .

٤٠- المرجع السابق ، ص ٢٦٥ .

٤١- المرجع السابق ، ص ٢٦٩ .

٤٢- إبراهيم العودة ، مرجع السابق ، ص ١٥٥ .

٤٣- عدنان صوفي ، مرجع سابق ، ص ٥٠٨

٤٤- المرجع السابق ، ص ١٥ .

٤٥- عبد الرحمن الصائغ ، مرجع سابق ، ص٧٣ .

٤٦- نور الدين عبد الجواد ، مرجع سابق ، ص ٦٦.

٤٧- إبراهيم العودة ، مرجع سابق ، ص ٣١.

٤٨- المرجع السابق ، ص ٣٠ .

٤٩- المرجع السابق ، ص ٣٠.

٥٠- المرجع السابق ، ص ٣.

٥١- http://www.mohe.gov.sa/private/index.htm. p.3

٥٢- إبراهيم العودة ، مرجع سابق ، ص ٣٦.

٥٣- المرجع السابق ، ص ٣٦.

٥٤- المرجع السابق ، ص ٣١٣.

٥٥- جان كلود إيشر ، مرجع سابق ، ص ٣١٣.

٥٦- إبراهيم العودة ، مرجع سابق ، ص ٣١٥.

٥٧- المرجع السابق ، ص ٣١٥.

مراجع

بيتر وليماس . تمويل التعليم من موارد غير حكومية مستقبليات المجلد السادس عشر ، العدد ٢ ، ص ٢٥٣ ص ٢٦٦ .

الدو فيز البيرغى ، تقليص النفقات التربوية : هل له جوانب إيجابية ؟ مستقبليات المجلد السادس عشر العدد ٢ ، ١٩٨٧ ص ٢٦٧ ص ٢٧٦

عبد الرحمن أحمد الصائغ ، التجربة الأمريكية في تمويل التعليم العالي ، وبعض أوجه الأفادة منها في تطوير الوضع الحالى لتمويل التعليم الجامعي في الوطن العربي ، مجلة أتحاد الجامعات العربية العدد الثاني والعشرون ذو القعدة ١٤٠٧ هـ تموز (يوليو) ١٩٨٧ م ص ٦٢ ص ٢٥٢

كيث ليوين ، تمويل التعليم في زمن الركود الإقتصادي ، مستقبليات المجلد السادس عشر العدد ٢ ، ١٩٨٦م ص ٢٣٣- ص ٧٧ .

التعليم العالي في سويسرا . ترجمة د.عمر الشيخ ، مراجعة أحمد أبو هلال ، اليونيسكو المركز الأوروبى لتعليم العالي ، بوخارست سلسلة دراسات في التعليم العالي (٣) من منشورات الأمانة العامة لإتحاد الجامعات العربية

مالكوم سكيبيك وهيلين كونيل ، إدارة وتمويل التعليم العالي مستقبليات المجلد ٢٨ العدد ٣ سيبتمبر ١٩٩٨م ص ٤٠٧ ص ٤٣٠ .

عدنان صوفي ، تنويع مصادر تمويل التعليم العالي ، ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية المنعقدة في الفترة من ٢٥-٢٨/١٠/١٤١٨ هـ الموافق ٢٢-٢٥/٢/١٩٩٨م ، الجزء الثاني ص ٥٠١- ص ٥٢٧

جان كلود إيشر وتيبرى شوفاليه . إعادة النظر في تمويل التعليم بعد الألزامي . مستقبليات العدد ٧٨ المجلد الحادي والعشرون العدد ٢ ١٩٩١م ص ٣١٩ - ص ٣٣١

نور الدين عبدالجواد ، تمويل برامج في التعليم المستمر في الجامعات (الأنماط والأتجاهات) ، التربية المستمرة ، العدد الرابع ٠ السنة الثالثة ، ابريل ١٩٨٢ م ص ٦٥ ص٧٨ ٠

إبراهيم العودة ، دراسة استطلاعية لأهم بدائل تنمية الموارد غير الحكومية للجامعات السعودية ٠(لنيل درجة الماجستير) كلية التربية جامعة الملك سعود ١٤١٩هـ ١٩٩٩م .

خضير الخضير : التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بين الطموح والإنجاز مكتبة العبيكان ، الرياض.

مفيد شهاب ، ملامح تطوير تمويل التعليم العالي في مصر ، كراسات استراتيجية دوريات ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مؤسسة الأهرام ـ القاهرة .

إسماعيل عبد الله ، التعليم العالي : المانية والتطوير ، كراسات الاستراتيجية دوريات ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مؤسسة الاهرام، القاهرة.
http://www.mohe.gov.sa/private/index.htm p.1-4